

معيار المراجعة في المنشآت التي تستخدم الحاسب الآلي

ذو القعدة ١٤١٧ هـ

مارس ١٩٩٧ م

تركت هذه الصفحة فارغة

تقديم :

تُعدُّ المحاسبة من الأدوات المهمة التي تساعد على ضبط أعمال المنشآت بأنواعها المختلفة وتساعد القائمين عليها على اتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار تلك المنشآت ومساهمتها في تقوية وتدعيم الاقتصاد الوطني ، ولذا قامت وزارة التجارة بدراسة مستفيضة بغرض تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة انتهت بصدر المرسوم الملكي الكريم رقم م/١٢ وتاريخ ١٣/٥/١٤١٢ هـ الذي تم بموجبه الموافقة على نظام المحاسبين القانونيين والذي ينص في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتقاء بمستواها ، فقد نصت عليه الفقرة (١) من المادة (١٩) من نظام المحاسبين القانونيين على أن من أغراض الهيئة مراجعة معايير المراجعة وتطويرها واعتمادها.

وفي ضوء ذلك قرر مجلس إدارة الهيئة تشكيل لجنة (لجنة معايير المراجعة) تتولى إعداد وتطوير معايير المراجعة التي يتعين على المحاسب القانوني الالتزام بها عند مراجعة القوائم المالية للمنشآت على اختلاف أشكالها النظامية أو نشاطها الذي تباشره ، وأن يلتزم عند إعداد المعايير بلائحة إعداد معايير المراجعة وتعديلها التي تم اعتمادها من قبل مجلس إدارة الهيئة برقم ٢/٢/٣ وتاريخ ١٥/٥/١٤١٤ هـ الموافق ٣٠/١٠/١٩٩٣ م.

ونظراً لأهمية موضوع **المراجعة في المنشآت التي تستخدم الحاسب الآلي** ، رأت اللجنة إعداد معيار تفصيلي بهذا الموضوع وكلفت **مكتب البريد وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون (المستشار)** بإعداد مشروع المعيار ، وقامت اللجنة بمناقشة مشروع المعيار والدراسة المرفقة بمشروع المعيار خلال عدة اجتماعات. وقام المستشار بإعادة صياغة مشروع المعيار والدراسة في ضوء الملاحظات المقدمة ، وبعد اعتمادها من اللجنة أرسلت لذوى الاهتمام والاختصاص وطلب منهم تزويد الهيئة بما لديهم من ملاحظات ، كما تمت مناقشة مشروع المعيار في لقاء مفتوح حضره عدد من ذوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة من مهنيين ومسؤولين حكوميين وأكاديميين ورجال أعمال ، وقامت اللجنة بدراسة ما ورد من ملاحظات وتعديل مشروع المعيار بالملاحظات التي أخذ بها. ويعرضه على مجلس إدارة الهيئة صدر عن المجلس **قرار برقم ٤/٢/٧ وتاريخ ٩/١١/١٤١٧ هـ الموافق ١٨/٣/٢٠٠٠ م قضى** باعتماد المعيار.

والله الموفق ،،،

الأمين العام

يوسف محمد المبارك

تركت هذه الصفحة فارغة

فهرس معيار المراجعة في المنشآت التي تستخدم الحاسب الآلي

الصفحة

الموضوع

المعيار :

- ٤١١ -١ نطاق المعيار
٤١١ -٢ هدف المعيار
٤١١ -٣ نص المعيار
٤١٦ -٤ سريان مفعول المعيار

الدراسة المرفقة بالمعيار :

- ١- شرح بعض جوانب مصادر المراجع في بيئة معالجة البيانات إلكترونيا:
١/١ المعالجة الإلكترونية واليدوية.
٤٢١ ٢/١ الهيكل التنظيمي.
٤٢٣ ٣/١ طبيعة المعالجة.
٤٢٣ ٤/١ التصميم والجوانب الإجرائية.
٤٢٤ ٥/١ الرقابة العامة لمعالجة البيانات إلكترونيا.
٤٢٦ ٦/١ الرقابة التطبيقية لمعالجة البيانات إلكترونيا.
٤٢٧
- ٢- الحاجة لوجود معيار للمراجعة في المنشآت التي لديها نظم لمعالجة البيانات إلكترونيا:
٤٢٩ ١/٢ مزايا وعوائق المراجعة في بيئة البيانات إلكترونيا.
٢/٢ ملخص الحاجة إلى معيار المراجعة في بيئة معالجة البيانات إلكترونيا.
٤٣٠
- ٣- معلومات أولية :
١/٣ مسح لاستخدام نظم معالجة البيانات إلكترونيا في المملكة العربية السعودية.
٤٣١ ٢/٣ الأنظمة التي تحكم استخدام نظم معالجة البيانات إلكترونيا في المحاسبة.
٤٣١ ٣/٣ الطرق المستخدمة بواسطة مكاتب المراجعة التي تتعامل مع الشركات التي تستخدم نظم معالجة البيانات إلكترونيا في المحاسبة.
٤٣٢ ٤/٣ العلاقة بين معايير المراجعة المطبقة ومعيار المراجعة المقترح في بيئة معالجة البيانات إلكترونيا.
٤٣٢

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
٤- الموضوعات التي يجب معالجتها بواسطة معيار المراجعة في بيئة معالجة البيانات إلكترونياً :	
١/٤ عملية (أو إجراءات) المراجعة.	٤٣٢
٢/٤ خطوات أو مراحل إجراءات المراجعة المتعلقة بمعيار المراجعة في بيئة معالجة البيانات إلكترونياً.	٤٣٤
٣/٤ مقارنة معايير المراجعة المطبقة حالياً في بيئة معالجة البيانات إلكترونياً :	٤٣٧
١/٣/٤ التعريف ببيئة معالجة البيانات إلكترونياً.	٤٣٧
٢/٣/٤ خصائص الهيكل التنظيمي لبيئة معالجة البيانات إلكترونياً.	٤٣٧
٣/٣/٤ الخصائص البيئية لنظم معالجة البيانات.	٤٣٩
٤/٣/٤ خصائص النظام السائد في معالجة البيانات إلكترونياً.	٤٤٣
٥/٣/٤ التصميم والجوانب الإجرائية لبيئة معالجة البيانات إلكترونياً.	٤٤٤
٦/٣/٤ الطرق المتبعة من قبل المنشأة في معالجة المعلومات المحاسبية المهمة.	٤٤٦
٧/٣/٤ التخطيط المبدئي - فهم الأنشطة والمعالجة المحاسبية المهمة.	٤٤٧
٨/٣/٤ التخطيط المبدئي - إجراءات الفحص التحليلية.	٤٥٤
٩/٣/٤ تقدير المخاطر - فهم بيئة الرقابة.	٤٥٥
١٠/٣/٤ تقدير المخاطر - اختبار الرقابة.	٤٥٦
١١/٣/٤ أدلة الإثبات.	٤٦٥
٥- دراسة كيفية تطبيق معيار المراجعة السعودي المقترح في بيئة البيانات إلكترونياً في بيئات مختلفة للكمبيوتر.	٤٦٦
٦- المشاكل المتوقعة من تطبيق معيار المراجعة في بيئة معالجة البيانات إلكترونياً في المملكة.	٤٧٩
٧- المصطلحات.	٤٨٣

المعيار

تركت هذه الصفحة فارغة

فهرس معيار

المراجعة في المنشآت التي تستخدم الحاسب الآلي

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٤١١	١ - نطاق المعيار
٤١١	٢ - هدف المعيار
٤١١	٣ - نص المعيار
٤١٦	٤ - سريان مفعول المعيار

تركت هذه الصفحة فارغة

معيار المراجعة في المنشآت التي تستخدم الحاسب الآلي

١ - نطاق المعيار :

- ١/١ يحدد هذا المعيار متطلبات الالتزام بمعيار المراجعة في بيئة معالجة البيانات إلكترونيا لمنشأة تقوم بمعالجة البيانات إلكترونيا. (الفقرة ١٠١)
- ٢/١ تقرأ فقرات المعيار في سياق ما ورد في معايير المراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. (الفقرة ١٠٢)
- ٣/١ توجد بيئة معالجة البيانات إلكترونيا عندما يستخدم الحاسب الآلي من أي نوع أو حجم في معالجة المعلومات المالية المهمة لعملية المراجعة سواء كان تشغيل ذلك الحاسب الآلي من قبل المنشأة أو طرف ثالث. (الفقرة ١٠٣)

٢ - هدف المعيار :

يهدف هذا المعيار إلى تحديد إجراءات المراجعة التي يتعين على مراجع الحسابات القيام بها عند مراجعة منشأة تقوم بمعالجة البيانات إلكترونيا.

٣ - نص المعيار :

١/٣ خصائص بيئة معالجة البيانات إلكترونيا :

يجب على المراجع أن يفهم خصائص بيئة معالجة البيانات إلكترونيا ويأخذها بالاعتبار لأنها تؤثر على تصميم النظام المحاسبي وما يرتبط به من رقابة داخلية ، وتؤثر على اختبار الرقابة الداخلية التي ينوي الاعتماد عليها ، وعلى طبيعة وتوقيت ومدى إجراءاته. ومن هذه الخصائص:

- المعالجة الإلكترونية واليدوية.

- الهيكل التنظيمي.

- طبيعة المعالجة.

- التصميم والجوانب الإجرائية. (الفقرة ١٠٤)

٢/٣ التخطيط المبدئي - فهم الأنشطة والمعالجة المحاسبية للعميل :

١/٢/٣ لا تختلف أهداف المراجع سواء تمت البيانات المحاسبية يدويا أو بالحاسب الآلي ، ولكن قد تتأثر طرق تطبيق إجراءات المراجعة للحصول على أدلة الإثبات بالطريقة المتبعة في معالجة البيانات.

(الفقرة ١٠٥)

٢/٢/٣ يجب على المراجع أن يأخذ في الاعتبار الطرق المتبعة من قبل المنشأة في معالجة المعلومات المحاسبية ، بما في ذلك استخدام المنشأة لمؤسسات الخدمات مثل مركز الخدمة الخارجية ، وذلك

عند تخطيط عملية المراجعة لأن هذه الطرق تؤثر على تصميم النظام المحاسبي وطبيعة إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية.

(الفقرة ١٠٨)

قد يؤثر نطاق استخدام الحاسب الآلي في معالجة التطبيقات المحاسبية الهامة ، وكذلك نطاق الصعوبات في تلك المعالجة على طبيعة وتوقيت ، ونطاق إجراءات عملية المراجعة. وبالتالي فإن على المراجع عند تقييمه لتأثير معالجة المنشأة لبياناتها بالحاسب الآلي على فحص القوائم المالية أن يأخذ في الاعتبار الحالات التالية:

٣/٢/٣

١/٣/٢/٣ تحديد نطاق استخدام الحاسب الآلي في معالجة التطبيقات المحاسبية المهمة. وهذه التطبيقات المحاسبية المهمة هي التطبيقات المرتبطة بالمعلومات المحاسبية التي تؤثر على القوائم المالية موضوع المراجعة.

٢/٣/٢/٣ نطاق الصعوبات في تشغيل الحاسب الآلي سواء كان لدى المنشأة أو لدى مركز خدمات خارجي.

٣/٣/٢/٣ أهمية أنظمة الحاسب الآلي في إدارة ورقابة الأعمال. ومن العوامل التي تؤخذ في الاعتبار ما يلي:

- درجة حدوث العطل ومن ثم اضطرار المنشأة للعمل بدون استخدام أنظمة الحاسب الآلي.
- التأثير الفوري والتأثير طويل الأجل لأي خطأ أساسي في التشغيل على أعمال المنشأة.
- اعتماد جهات وظيفية معينة على توقيت ودقة معالجة البيانات بالحاسب الآلي.

٤/٣/٢/٣ الهيكل التنظيمي لأنشطة معالجة البيانات بواسطة الحاسب الآلي.

٥/٣/٢/٣ أجهزة وبرامج الحاسب الآلي المستخدمة بواسطة المنشأة.

٦/٣/٢/٣ توفر البيانات - الوثائق التي يمكن أن تستخدم لإدخال المعلومات على الحاسب الآلي لمعالجة ملفات الحاسب الآلي المحددة والأمور المثبتة الأخرى والمطلوبة بواسطة المراجع قد تظهر فقط لفترة قصيرة من الزمن أو فقط بشكل مقروء للآلة. وفي بعض أنظمة الحاسب

الآلي الأخرى لا تظهر مستندات الإدخال على الإطلاق وذلك بسبب إدخال المعلومات على الحاسب الآلي مباشرة. وقد تتطلب السياسات المستخدمة بواسطة المنشأة في تخزين بعض البيانات أو المعلومات المستخدمة في فحص أو تنفيذ إجراءات المراجعة في الوقت الذي تكون فيه هذه البيانات متاحة. بالإضافة إلى ذلك ، هناك بعض المعلومات الخاصة المنتجة بالحاسب الآلي للاستخدام الداخلي بواسطة الإدارة يمكن أن تكون مفيدة في تنفيذ بعض الاختبارات الأساسية للمراجع (وخاصة إجراءات الفحص التحليلية).

(الفقرة ١١٠)

٧/٣/٢/٣ استخدام طرق المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي لزيادة فاعلية تنفيذ إجراءات المراجعة ، يوفر استخدام طرق المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي لمراجع الحسابات الفرصة لتطبيق إجراءات معينة على كل الحسابات أو كل العمليات. بالإضافة إلى ذلك ففي بعض الأنظمة المحاسبية قد يواجه مراجع الحسابات صعوبة أو استحالة تحليل بيانات معينة أو اختبار إجراءات رقابية معينة بدون مساعدة الحاسب الآلي.

(الفقرة ١١١)

٣/٣ المهارات والكفاءة :

يجب أن يأخذ المراجع في الاعتبار ما إذا كانت هناك مهارات متخصصة يحتاجها لدراسة أثر معالجة البيانات بالحاسب الآلي على عمليات المراجعة ، لفهم تتابع العمليات ، ولفهم طبيعة إجراءات المهارات المتخصصة يجب على المراجع أن يبحث عن مساعدة المهنيين الذين لديهم هذه المهارات ، سواء من بين العاملين معه أو من غيرهم. وإذا تم تخطيط استخدام مثل هذه المهارات وجب على المراجع أن يكون على علم كاف بالحاسب الآلي ليستطيع أن يتعامل مع أهداف الأعمال المهنية الأخرى، لتقييم ما إذا كانت الإجراءات المعينة ترقى إلى أهدافه ، ولتقييم نتائج الإجراءات المطبقة عند ارتباطها بطبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة المخططة الأخرى. ومسئولية مراجع الحسابات فيما يتعلق باستخدام هذه المهارات مساوية لمسئوليته عن استخدام مساعديه.

(الفقرة ١١٢)

٤/٣ التخطيط المبدئي - إجراءات الفحص التحليلية :

يجب أن يحصل مراجع الحسابات على تأكيدات من الإجراءات التحليلية مبنية على اتساق المبالغ المسجلة مع التوقعات التي تم الحصول عليها والمستخرجة من مصادر أخرى. ويجب أن تكون الثقة في البيانات التي استخدمت في إعداد التوقعات كافية لدرجة التأكيد المرغوب فيها والتي تم الحصول عليها من الإجراءات التحليلية. كما يجب على المراجع أن يقدر مدى الثقة في البيانات أخذاً في الاعتبار مصدر هذه البيانات والظروف التي جمعت هذه البيانات في ظلها ، وأي معلومات أخرى عن البيانات يستطيع المراجع الحصول عليها. وأحد العوامل التي قد تؤثر على دراسة المراجع للثقة في البيانات لأغراض تحقيق أهداف المراجعة هو أن تتمتع البيانات التي قد تم إعدادها في ظل نظام موثوق بنظام رقابة كاف. والعوامل التالية تؤثر على دراسة المراجع للثقة في البيانات لأغراض تحقيق أهداف المراجعة:

(الفقرة ١١٣)

- ما إذا كانت البيانات قد تم الحصول عليها من مصادر خارجية مستقلة أو من مصادر داخل المنشأة.

- ما إذا كانت المصادر داخل المنشأة مستقلة عن المصادر المسؤولة عن المبالغ محل المراجعة.

٥/٣ تقدير المخاطر - فهم بيئة الرقابة:

١/٥/٣ يجب على المراجع عند تقييم المخاطر في المراحل المبدئية اكتساب معرفة كافية بالنظام المحاسبي حتى يستطيع فهم البيئة الشاملة للرقابة وفهم تدفق سير العمليات. (الفقرة ١١٤)

٢/٥/٣ تمثل بيئة الرقابة التأثير الشامل لعوامل مختلفة في تكوين ، وتعزيز أو تخفيض كفاءة سياسات وإجراءات معينة. وعلى المراجع أن يأخذ في الاعتبار إدارة معالجة البيانات إلكترونياً عند فحص العناصر التالية: (الفقرة ١١٥)

١/٢/٥/٣ الهيكل التنظيمي للمنشأة. يوفر الهيكل التنظيمي للمنشأة الإطار العام لتخطيط ، وإدارة ورقابة العمليات. ويتضمن الهيكل التنظيمي اعتبارات عن شكل وطبيعة الوحدات الإدارية للمنشأة ، بما في ذلك إدارة معالجة البيانات ، والمهام الإدارية المتعلقة بها وارتباط ذلك بالتقارير. بالإضافة إلى ذلك ، يحدد الهيكل التنظيمي الصلاحيات والمسؤوليات داخل المنشأة بطريقة مناسبة.

٢/٢/٥/٣ طرق تفويض الصلاحيات والمسئوليات. تؤثر هذه الطرق على فهم علاقات التقرير والمسئوليات التي تنشأ داخل المنشأة. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار توثيق نظم الحاسب الآلي موضحة الإجراءات الخاصة باعتماد العمليات والموافقة على التغيير في النظام.

٣/٢/٥/٣ طرق الرقابة الإدارية. تؤثر هذه الطرق على الرقابة الإدارية المباشرة على ممارسة الصلاحية المفوضة للأخرين وقدرة الإدارة على الإشراف الفعال على كل أنشطة الشركة. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار إنشاء وإدارة سياسات تطوير وتعديل النظم المحاسبية والإجراءات الرقابية ، بما في ذلك تطوير وتعديل واستخدام أي من برامج الحاسب الآلي وملفات البيانات المرتبطة بذلك.

٦/٣ تقدير المخاطر - اختبار الرقابة :

١/٦/٣ ينبغي على المراجع عندما يقرر الاعتماد على الرقابة الداخلية في تنفيذ عملية المراجعة (تقدير المخاطر بأدنى من المستوى الأعلى) الالتزام بما يلي :
(الفقرة ١١٦)

١/١/٦/٣ تحديد إجراءات وسياسات هيكل الرقابة الداخلية المناسبة للتأكدات المحددة والتي من المحتمل أن تمنع أو تكشف الأخطاء المادية في هذه التأكيدات.

٢/١/٦/٣ يقوم بإجراء اختبارات للرقابة لتقييم كفاءة هذه الإجراءات وهذه السياسات.

٣/١/٦/٣ لتحديد الرقابة وتنفيذ اختبارات هذه الرقابة ، يجب على المراجع أن يأخذ في الاعتبار الرقابة اليدوية والرقابة بالحاسب الآلي والتي تؤثر على مهمة معالجة البيانات إلكترونيا (الرقابة العامة لمعالجة البيانات إلكترونيا) وكذلك الرقابة المحددة على التطبيقات المحاسبية ذات العلاقة (الرقابة التطبيقية لمعالجة البيانات إلكترونيا).
(الفقرة ١١٧)

٤/١/٦/٣ تهدف الرقابة العامة لمعالجة البيانات إلكترونيا إلى وضع إطار للرقابة الشاملة على نشاطات معالجة البيانات إلكترونيا ولتوفير مستوى معقول من التأكد بأن الأهداف الشاملة للرقابة الداخلية قد تحققت.

(الفقرة ١١٨)

٥/١/٦/٣ يجب على المراجع إذا أراد الاعتماد على الرقابة العامة أن يأخذ في الاعتبار تأثير الرقابة العامة على تطبيقات معالجة البيانات إلكترونيا والمهمة لعملية المراجعة والرقابة العامة لمعالجة البيانات إلكترونيا والمرتبطة ببعض أو بجميع التطبيقات هي إلى رقابة تعتمد على بعضها البعض ، حيث أن تشغيلها يعتبر في معظم الأحوال جوهرية لفعالية الرقابة التطبيقية لمعالجة البيانات إلكترونيا. وتبعاً لذلك يفضل إجراء فحص تصميم الرقابة العامة قبل القيام بفحص الرقابة التطبيقية.

(الفقرة ١١٩)

٦/١/٦/٣ تهدف الرقابة التطبيقية لمعالجة البيانات إلكترونيا إلى وضع إجراءات للرقابة المحددة على التطبيقات المحاسبية من أجل توفير تأكيد معقول بأن جميع العمليات مصرح بها ومسجلة وتمت معالجتها على الوجه الأكمل ، وصحيحة وفي الوقت المناسب.

(الفقرة ١٢٠)

٧/٣ تقييم فحص رقابة معالجة البيانات إلكترونيا :

قد يكون للرقابة العامة لمعالجة البيانات إلكترونيا أثر شامل على معالجة العمليات في نظم التطبيقات. وإذا كانت هذه الرقابة غير فعالة ، فقد يكون هناك مخاطر من إمكانية حدوث أخطاء دون اكتشافها في نظم التطبيقات. وبالتالي فإن نقاط الضعف في الرقابة العامة لمعالجة البيانات إلكترونيا قد تحول دون اختبار الرقابة التطبيقية المحددة لمعالجة البيانات إلكترونيا ، وعلى أية حال فإن الإجراءات اليدوية التي يمارسها المستفيدون قد توفر رقابة فعالة على مستوى التطبيق.

(الفقرة ١٢١)

٤ - سريان مفعول المعيار :

يجب أن تراجع وفق هذا المعيار القوائم المالية التي تعد عن فترة مالية تبدأ بعد صدور المعيار.

(الفقرة ١٢٢)

تم اعتماد مشروع المعيار النهائي من قبل لجنة معايير المراجعة.

د. عبدالله محمد الفيصل (أستاذ بجامعة الملك سعود) أسامه عبدالله الخريجي (محاسب قانوني)

عبدالعزیز عبدالله أبو حيمد (نائب رئيس ديوان المراقبة العامة المساعد) سامي بهاء الدين السراج (محاسب قانوني)

د. سليمان حسن عطيه (أستاذ بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن) علي محمد الغيث (مؤسسة النقد العربي السعودي)

د. صالح راشد العماري (أستاذ بجامعة الملك سعود)

وتم اعتماد المعيار من قبل مجلس إدارة الهيئة بموجب القرار رقم ٤/٢/٧ وتاريخ

١٤١٧/١١/٩ هـ الموافق ١٨/٣/١٩٩٧ م.